المسؤولية الاجتماعية: المسار الجديد لاستراتيجيات المنظمات الاقتصادية وبوادر الاهتمام بها في الجزائر

The social responsibility: The new path of economic organizations strategy and focal point for Algeria

مقـدود وهيبـة*

أستاذة محاضرة (ب)

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

يلقى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية اهتماما كبيرا لدى معظم الكتاب والمفكرين، وهذا لوصف حقيقة العقد الاجتماعي بين هذه المنظمات والمجتمع الذي تعيش وتحيا فيه. ونجد أنهم أجمعوا على ضرورة تبنيها لهذا المفهوم، لأنه أصبح من الصعب عليها التغاضي عن دورها التنموي وإحساسها بالمسؤولية اتجاه المجتمع؛ ونتيجة لذلك اتجهت المنظمات الدولية المتخصصة إلى نشر المفهوم وحفز الدول على الاهتمام به وتأصيله كعامل محوري في برامجها، وبهذا تصاعد الاهتمام بالحديث عنه، وتزايدت محاولات الحكومات والدول في ترسيخه لدى منظماتها. ونجد الجزائر من بين الدول التي أبدت اهتماما بالغا بهذا المفهوم، وهذا بقيامها بعدة مبادرات تبنتها لدعم وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال سن قوانين تحفظ حقوق العمال وحماية البيئة والمستهلك وعقد عدة اتفاقيات دولية في هذا الشأن، وهذا في إطار تدعيمها لبرامج التنمية الاجتماعية وضمان حقوق المجتمع؛ لكن من الناحية التنظيمية لا توجد جهود مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المنظمات الاقتصادية، الأداء الاجتماعي، أصحاب المصلحة.

Abstract:

The concept of corporate social responsibility is of great interest to most writers and thinkers, as it describes the social contract between business organizations and their community; thus, they agree in adopting this concept to fulfill their role in development, without neglecting their responsibility towards society, as a result, specialized international

* ouameg_82@yahoo.fr تاريخ القبول:2018/07/03 تاريخ الارسال: 2017 /12/17

organizations are interested in promoting the concept, encouraging countries to consider it as a key factor in their programs.
In this regard, Algeria is among the countries that have shown a great interest to this concept by conducting several initiatives to support and achieve sustainable development, through the adoption of laws that protect workers' rights, consumers and preserve the environment, and signed a number of international agreements in the framework of the strengthening of social development programs and promoting human rights. However, little effort has been made in terms of social responsibility within Algerian economic organizations.

Keywords: social responsibility, social performance, economic organizations, stakeholders.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر كثيراً من التغيرات والتطورات المستمرة التي أدت إلى تغيير بيئة عمل المنظمات الاقتصادية والاستراتيجيات التنظيمية لها، وهذا ما أفرز العديد من التحديات التي تتطلب تعاملا واعيا ومنهجيا ومنظما من قبل إداراتها. فعدم التعامل الجاد والواعي مع هذه التحديات يؤدي إلى اضمحلالها وزوالها. وأمام هذا الواقع الصعب لا يمكن للمنظمات الحفاظ على استمرارها وضمان تطورها إلا إذا اتخذت ضمن استراتيجياتها ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها كيانات مؤثرة في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

فمصطلح المسؤولية الاجتماعية من المصطلحات التي كثر تداولها في مجال الاقتصاد الدولي، ويعد من الموضوعات التي لقيت اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة منذ فترة طويلة، وأدخلته ضمن خططها وقامت بحملات توعية واسعة من أجل حث المنظمات على تبنيها والإنفاق على هذا الجانب، ومساعدة الحكومة في حل مشكلات المجتمع، وظهر في هذه الدول تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي: الدولة، ورجال الأعمال، والمجتمع؛ فأصبحت كل من الحكومة والمنظمات الاقتصادية تسخر جهودها لرفاهية المجتمع.

تأسيسا لما تقدم، نسعى من وراء هذا البحث إلى محاولة الوصول لتسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية وإبراز مقوماتها، وإظهار بوادر الاهتمام بها في الجزائر؛ وبذلك يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي: **ما هي بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الجزائر؟**

ويمكن تقسيم هذا التساؤل الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل التي تشجع المنظمات على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية؟

– ما هي مقومات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الاقتصادية؟

وتنبع أهمية الموضوع كوننا أردنا من جهة إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من أحدث المواضيع التي يجب أن تحظى بالاهتمام في الوقت الراهن الذي يتميز بشدة المنافسة، إذ نجد أن لها أهمية تعود على المنظمة والمجتمع على حد السواء، مما يسمح للمنظمة التي تتبناها بتجسيد وتعزيز مكانتها في محيط وجودها. ومن جهة ثانية أردنا إبراز مدى وجود بوادر الاهتمام بها في الجزائر.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسة كما يلي:

– الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية؛

– بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

أولا: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

إن المنظمات الحديثة تركز على التصاميم الحالية للمسؤولية الاجتماعية لها، التي تعتبر كآلية للتوجه الصائب للمنظمات لخدمة المجتمع الذي تنشط فيه، ولإبراز ذلك ندرج العناصر التالية:

1– التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات نبرز العناصر التالية:

1-1– تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وبذلك فإن تعريفها ليس ثابتا، بل هو ديناميكي واقعي ومتطور يتواءم مع المتغيرات الحاصلة، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

عرف "Drucker 1977" المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها"التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛[1] أي هو ما يجب على المنظمة القيام به لمعالجة وحل المشكلات التي تواجه المجتمع.

وأورد"كيث Keith"أن فكرة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ترتكز على التزام متخذي القرارات بالقيام بنشاطات من شأنها حماية وتحسين المجتمع بشكل عام وتنمية وحماية مصالحهم الشخصية.[2]

ويعرفها"الاتحاد الأوربي" على أنها مفهوم تقوم المنظمات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، إذ لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المنظمات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.[3]

وعرفها " معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية "بأنها السلوك الأخلاقي لمنظمة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في منظمة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة.[4]

وعرف "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" على أنها الالتزام المستمّر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.[5]

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المفهوم يأخذ صبغات عدة تصنف ضمن ثلاث مجموعات وهي: الالتزام الاجتماعي، رد فعل اجتماعي، الاستجابة الاجتماعية؛ فوفقا للمعنى الأول المنظمة تواصل جهودها من أجل تسوية مسؤوليتها الأساسية، وهي تعظيم الربح مع الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية في حدود ما يفرضه القانون؛ ووفقا للمعنى الثاني فإن المنظمة مسؤولة عن الاستجابة والمشاركة الطوعية في معالجة المشكلات التي تتسبب فيها، فهي تتجاوز الحد الأدنى القانوني إلى ما هو مطلوب اجتماعيا، أي اعتبارها سلوك رد فعل على الأعراف والقيم وتوقعات الأداء الاجتماعية؛ وتشير حسب المعنى الثالث إلى تلك التصرفات التي تتجاوز مجرد تحقيق الالتزام أو رد الفعل الاجتماعي إلى الاستجابة بشكل طوعي للمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية.[6]

وفي الأخير نقول إن التعاريف المختلفة التي أعطيت للمسؤولية الاجتماعية قد ركزت على تصور الدور الذي تقوم به هذه المنظمات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ولهذا فهي تأخذ درجات تبدأ من الواجب كدرجة أدنى للمسؤولية الاجتماعية، وتنتهي بالمساهمات في تنمية الأعمال الخيرية والطوعية وغيرها، حيث يمكن تصور هذه الفكرة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01): حدود المسؤولية الاجتماعية

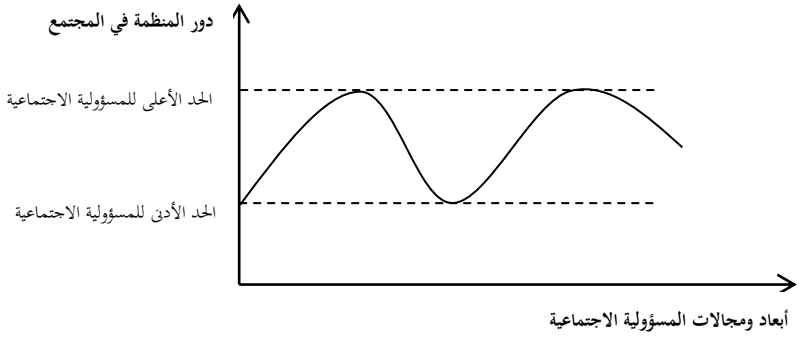

المصدر: عبد الله قلش، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص:4

1-2- مراحل تطور اهتمام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية:

مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالعديد من التطورات والمراحل، وذلك على النحو التالي:[7]

أ- مرحلة إدارة تعظيم الأرباح (للفترة 1988-1920): وهي مرحلة المعارضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية، وترى أن مسؤوليتها تكمن فقط في هي تعظيم أرباحها وثروتها، وأن نمو المنظمة سيؤثر حتما على البلد، وترى أن الدولة وحدها مسؤولة عن رعاية وتأمين احتياجات المواطنين.

ب- مرحلة إدارة الوصاية (من أواخر العشرينيات حتى بداية الستينيات): في هذه المرحلة تنظر المنظمة إلى مسؤوليتها الاجتماعية على أنها شأن اختياري غير ملزم؛ وبذلك تسعى إلى تحقيق الربح لتحقيق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى معا، وترى أن ما هو جيد للمنظمات جيد للبلد.

ت- مرحلة إدارة نوعية الحياة (من أواخر الستينيات حتى الوقت الحاضر): في هذه المرحلة يتم اعتبار المسؤولية الاجتماعية أمرا ملزما للمنظمات ينبغي القيام به، فبقاؤها مرتبط بمشاركتها في المجتمع؛ فهي ترى أن الأطراف المرتبطة بها أهم من النقود، وهذا ما يحقق المصلحة الذاتية لها.

1-3- أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية:

تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات إلى بُعدين هما:[8]

أ- البعد الكلي: يتمثل في المتغيرات الكلية، ونذكر منها ما يلي:

- العولمة التي تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد منها ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية وتركز عليه في حملاتها الترويجية؛
- الكوارث والفضائح الأخلاقية، أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات، ونذكر منها على سبيل المثال ظاهرة الاحتباس الحراري، فضائح الرشوة للمنظمات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية؛
- الضغوط الشعبية والحكومية والدولية، التي تبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان؛
- الاستجابة لمتطلبات التنمية ودمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول؛
- التطورات التكنولوجية المتسارعة، التي فرضت ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، لاسيّما في ظل التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري.

ب- البعد الجزئي: بمعنى المتغيرات الخاصة بالمنظمة في حد ذاتها، ونذكر منها ما يلي:

- تغير هدف المنظمة، إذ لم يعد هدف الربح كافيا حتى تتمكن المنظمة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها، وبذلك تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية؛
- ظهور معايير الجودة التي تتعلق بالمنتجات الصناعية؛

– تغير دور الإدارة، إذ لم تعد مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح كل من العملاء والنقابات والممولين وغيرهم.

1-3- مبادئ المسؤولية الاجتماعية :

تستند المسؤولية الاجتماعية على مبادئ أساسية نذكر منها:[9]

أ- مبدأ القابلية للمساءلة: ينبغي للمنظمة أن توافق وتتجاوب مع الفحص والتدقيق، إذ ينبغي لها أن تكشف وتبرر بشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة سياساتها في هذا الشأن، وتعمل على التصحيح.

ب- مبدأ الشفافية: ينبغي للمنظمة أن تفصح عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للأطراف المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري وفي الوقت المناسب.

ت- مبدأ السلوك الأخلاقي: يجب أن تتصرف المنظمة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، ومع مصالح جميع الأطراف المعنية.

ث- احترام مصالح الأطراف المعنية: على المنظمة إقرار أن هناك مجموعة من الأطراف لها مصالح مختلفة في أنشطتها، لذلك عليها أن تكون على دراية بها وبحاجاتهم، وتحترمها.

ج- احترام سلطة القانون: يجب على المنظمة أن تلتزم بجميع القوانين واللوائح المحلية والدولية والإلمام بها، وضرورة الإعلان عنها وملاحظتها داخل إطار المنظمة.

ح- مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك: يجب على المنظمة أن تحترم الأعراف الدولية للسلوك، لاسيّما بالنسبة للبلدان التي يكون قانونها الداخلي لا يوفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة.

خ- مبدأ احترام حقوق الإنسان: يجب أن تنفذ المنظمة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحترمها وتعترف بها.

2- مجالات وعوامل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وأهميتها

يمكن إبراز مجالات وعوامل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات وأهميتها في العناصر التالية:

2-1- مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

تغطي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة أطرافا مختلفة، نوضحهم فيما يلي:[10]

أ- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: تعمل المنظمة على تمتين علاقاتها مع المجتمع وتعزيزها، من خلال مساهمتها في تحقيق رفاهيته، مثل مساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية، المساهمة في المجالات الثقافية، المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية وغيرها.

ب- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تتمثل في تحسين جوانب جودة المنتج، وهذا من خلال تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، وتقديم منتجات صديقة وآمنة.

ت- المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين: تلتزم المنظمة بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة عامليها ورضاهم الوظيفي وتوفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء.

ث- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين: يتوقع الموردون أن تحترم المنظمات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، كتقديم أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، والصدق في التعامل.

ج- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تكمن مسؤولية المنظمة اتجاه المساهمين في ضمان تحقيق أقصى ربح ممكن وحماية أصول المنظمة، الحق في حصولهم على المعلومات وإشراكهم في القرارات.

ح- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: تكمن في حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومنع وتقليل التلوث البيئي والتصميم الأخضر للمنتجات، والمساهمة في تمويل المشاريع البيئية مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي والغابات.

2-2- عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

يرتبط نجاح المنظمات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالعديد من العوامل، وهي كالتالي:[11]

أ- دور المنظمة: يتمثل دور المنظمة في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية فيما يلي:

- ضرورة إيمان المنظمة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك ثقافة يعيها كل فرد فيها؛ وهذا عن طريق دمجها في رسالة ورؤية وفلسفة المنظمة؛
- قيام المنظمة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه، والقضية الرئيسة التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها؛
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المنظمات بنشاطها الاقتصادي، وتتمثل في الالتزام البيئي، واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحديا للمنظمات؛

– رسم استراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية تُحدد فيها الأولويات التي سيتم التعامل معها، والتي يجب أن تلتزم بها المنظمة عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتحديد إطار زمني لتنفيذها، واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاحها، بالإضافة إلى تكاملها مع استراتيجياتها العامة.

ب– دور الدولة: يتمثل دور الحكومات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال:

– توفير مناخ ملائم لقيام المنظمات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية؛

– الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها للمنظمات؛

– تشجيع المنظمات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال منح الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، ومنح الجوائز المالية والمعنوية للمنظمات الفاعلة فيها.

ت– دور الإعلام: ويكون ذلك بتفعيل أهمية دور الإعلام في نشر المسؤولية الاجتماعية، فمن الجيد الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة حتى تكون المنظمة قدوة للآخرين.

2–3– أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة تعود على المنظمة والمجتمع والدولة على حد السواء، مما يسمح بتجسيد وتعزيز مكانتها في محيط وجودها، ويمكن إظهار هذه الأهمية وفق ما يلي:[12]

أ– بالنسبة للمنظمة: تساهم المسؤولية الاجتماعية إيجابيا اتجاه المنظمة، ويظهر ذلك كما يلي:

– تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها، وهذا ما يزيد في الأداء المتطور والمردودات الإيجابية لها ولكل الأطراف ذات المصلحة معها؛

– تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

– خلق توازن بين المنظمة والعاملين لدعم آليات التجديد والابتكار، وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بذوي الكفاءات واستقطاب قوة عاملة أكثر كفاءة؛

– تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

ب– بالنسبة للمجتمع: تحقق المسؤولية الاجتماعية تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لأنشطة المنظمة تجاه المجتمع، ويمكن إظهار ذلك وفق ما يلي:

–حسن إدارة المخاطر الاجتماعية، وهذا بالالتزام البيئي واحترام قوانين العمل والمواصفات القياسية؛

– ضرورة تحسين جودة الحياة في المجتمع، سواء من الناحية المادية أم الثقافية، من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة والعمل الدائم لتلبية حاجات الأجيال الحاضرة مع عدم هدر حق الأجيال القادمة؛

– زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالٍ بالانتماء من قِبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب؛

– زيادة الترابط الاجتماعي وتقليل الفساد المالي والإداري والسياسي، نتيجة لارتباط المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم الشفافية وتقليل السرية بالعمل؛

– تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات، وهذا يساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛

– مكافحة الآفات الاجتماعية مثل التسول والتشرد وغيرها؛

– القوانين والتشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، ولكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.

ت– بالنسبة للدولة: تتمثل أهم مزايا تطبيق المسؤولية الاجتماعية من قِبل المنظمات في دعم الدولة في بناء مشروعات مكافحة الفقر، وتخفيف الأعباء التي تتحملها في سبيل إدامة خدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، والمساهمة في القضاء على البطالة، وغيرها من المجالات التي تجد الدولة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن مساهمات المنظمات الاقتصادية في هذا الإطار.

ثانيا: بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر

قبل إبراز بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر سنتطرق لمختلف الهيئات العالمية المدعمة للمسؤولية الاجتماعية وأهم أدواتها، وهذا وفق ما يلي:

1– الهيئات المدعمة للمسؤولية الاجتماعية وأدواتها

يمكن إبراز كل ذلك وفق ما يلي:

1–1– الهيئات المدعمة للمسؤولية الاجتماعية:[13]

من أهم الهيئات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية نذكر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي؛ إذ يتمثل دورها في:

–وضع المعايير لتشجيع التنافس في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

–تطوير نظم وآليات العمل؛

– سن الأنظمة والقوانين والعقوبات الصارمة، وإيجاد طرق توعية المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية؛

– تدريب المتطوعين والقائمين على المسؤولية الاجتماعية في المنظمات؛
– الحفز إلى التواصل والتنافس بين المنظمات لتصميم وإدارة أعمال المسؤولية الاجتماعية؛
–خلق تحول اجتماعي تجاه المسؤولية الاجتماعية.

1–2– أدوات تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أهم أدوات تطبيق المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

أ– الميثاق العالمي The Global Impact :[14] أطلق الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية في مرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 26 جوان2000؛ وهو عبارة عن مبادرة طوعية متعلقة بالمنظمات تعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات (سياسات الحوار، المعرفة ومشاريع متعلقة بالشراكة)، ويهتم بالمسؤولية الاجتماعية العامة، وهي أربعة (4) مواضيع، تشمل عشرة (10) مبادئ تتمثل في:

– حقوق الإنسان: • على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا؛
• التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

– العمل: • الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال؛
• إزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف؛
• إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري؛
• احترام حرية تكوين الجمعيات، والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.

– البيئة: • القيام بالمبادرات من أجل الترويج الأكبر للمسؤولية الاجتماعية؛
• على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية؛
• التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

–محاربة الفساد: على المنظمات أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

ب– مبادرة الإبلاغ العالمية The Global Reporting Initiative: وتسمى أيضا بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير، تم إطلاقها من قِبل "ائتلاف الاقتصاديات البيئية المسؤولة وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة"، هدفها هو المساعدة على التفكير في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال إدماج مؤشرات اجتماعية في التقارير السنوية للمنظمات حولهما. إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من قِبل المنظمات، ولقد وُضعت المبادرة

من قِبل منظمة الأمم المتحدة سنة1997، ومحتواها أن تقدم المنظمات تقريرا موحدا عن التنمية المستدامة، والذي من خلاله تُعالج المسائل البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.[15]

ت- ISO 26000: هي عبارة عن مواصفة عالمية اختيارية للمنظمات تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من إدخال هذا المفهوم ضمن استراتيجياتها وممارساتها.[16] تم الإعلان عن الصيغة النهائية لهذه المواصفة في 01 نوفمبر2010 بحيث عمل عليها 450 خبير و210 مراقب من 99 دولة عضو في منظمة الإيزو، و42 منظمة عالمية وإقليمية تهتم بقضايا المسؤولية الاجتماعية.[17]

ث- نظام المساءلة الاجتماعية SA 8000: إن نظام المساءلة الاجتماعية SA 8000 هو مواصفة دولية لتقييم المسؤولية الاجتماعية لجهات الأعمال تجاه مجتمعها، فهو عبارة عن معيار دولي يشجع المنظمات على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعيا، والحفاظ عليها وتطبيقها في أماكن العمل.[18] تحدد هذه المواصفة المتطلبات وطريقة التدقيق المناسبة لتقييم الظروف المحيطة بمكان العمل، بما في ذلك عمالة الأطفال والأمور المتصلة بالصحة والسلامة في مكان العمل، وحرية الارتباط والتميز، والمضايقات في مكان العمل والإجراءات التأديبية، وساعات العمل والأجور وتحسين ظروف العمل.

ج- معيار إدارة البيئة ISO 14001: تهتم هذه المواصفة بكل ما يتعلق بالبيئة، حيث تعمل على قياس أثر نشاط المنظمة على البيئة. بدأ العمل بها مطلع سنة 1996 وأعيدت مراجعتها سنة 2000، هذا المعيار أخذ على عاتقه كل الجوانب المتعلقة بالبيئة، من تلوث الهواء، المياه، التربة، تسيير الفضلات، استعمال الموارد الطبيعية.[19]

2- بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الجزائر

في الواقع نجد بعض المبادرات التي تبنتها السلطات الجزائرية لدعم وتحقيق التنمية، من خلال سن قوانين تحفظ حقوق العمال وحماية البيئة وحماية المستهلك، وهذا في إطار تدعيمها لبرامج التنمية الاجتماعية وضمان حقوق المجتمع. وبهدف الوصول للتنمية سعت الدولة إلى وضع برامج تأهيل المنظمات الجزائرية، حيث صادقت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 2002/04/22 ببروكسل، التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2005؛ كما دخلت الجزائر في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة في سبيل الانضمام إليها. وكل ذلك يشكل محركا قويا لتحسين أداء المنظمات، ويدفعها إلى تطوير وتحسين منتجاتها لتطابق المواصفات العالمية، وهذا يستدعي تبنيها لأنماط تسييرية حديثة، تولي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.[20] ونجد أن المبادرات التي قامت بها مست كل أطراف

ذات مصلحة بالمنظمة، من عمال، ومستهلكين، وبيئة؛ والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

2-1- المبادرات التي تخص العامل:

لقد كانت سنة 1990 سنة البدء في إصدار وتطبيق أهم قوانين العمل، وعلى رأسها:[21]

- القانون المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب؛
- القانون المتعلق بعلاقات العمل؛
- القانون المتعلق بممارسة الحق النقابي؛
- القانون المتعلق بتفتيش العمل؛
- المرسوم التشريعي لسنة 1994 الخاص بالحفاظ على التشغيل وحماية الأجراء الذين فقدوا مناصبهم.

وما يميز قانون العمل في هذه المرحلة هو تكريس حق الإضراب والتعددية النقابية دستوريا، والحد من تدخل الدولة في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وصدور نصوص تنظيمية في مجال الوقاية من الأخطار المهنية وغيرها؛ وتم حاليا التحضير لجمع كل تشريعات العمل في قانون واحد وتكييفه مع قوانين العمل الدولية. وكل هذه القوانين والتشريعات مرجعها المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، حيث وصل عددها إلى 59 اتفاقية، من بينها:[22]

- الاتفاقية رقم 29 حول العمل الجبري أو الإلزامي؛
- الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي؛
- الاتفاقية رقم 98 بخصوص حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
- الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور؛
- الاتفاقية رقم 105 حول حظر العمل الجبري؛
- الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة؛
- الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل؛
- الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

2-2- المبادرات التي تخص المستهلك:

في الجزائر تكلف وزارة التجارة ومختلف الهياكل التابعة لها بحماية المستهلك، وهذا من خلال مراقبة السلع الغذائية والخدمات المرتبطة بها من حيث مدى مطابقتها لمعايير الجودة والصحة والأمان.

وهناك بعض الهيئات المركزية المتخصصة في هذا المجال مثل: [23]

- المجلس الوطني لحماية المستهلكين، الذي يهتم بحماية مصالح المستهلكين المادية والمعنوية؛
- المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم، الذي يهتم خاصة بصحة المستهلك وأمنه؛

– شبكة مخابر التجارب وتحاليل النوعية، التي تهتم بتنظيم مخابر التحاليل ومراقبة النوعية وتطورها؛

– اللجنة الوطنية لحماية المستهلك من الأخطار، التي تهتم بترقية التنسيق والتشاور بين المنظمات والهيئات العلمية، والمساهمة في ضمان حماية صحة المستهلك؛

– جمعيات حماية المستهلك، التي يتجاوز عددها 20 جمعية، منها 3 جمعيات ذات طابع وطني، والأخرى ذات طابع محلي.

ولتجسيد عمل هذه الهيئات والجمعيات سنت الدولة الجزائرية العديد من القوانين التي تضمن حماية المستهلك، من بينها إجبارية مطابقة المنتج للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية.

2-3- المبادرات التي تخص البيئة:

بادرت الدولة الجزائرية إلى وضع قوانين تهتم بدراسة التأثير البيئي للمشاريع، وأخرى تتعلق بتسيير النفايات والوقاية منها وتثمينها، وسعت إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة للحد من التلوث. وتقع مهمة الرقابة لحماية البيئة على بعض الهيئات والمنظمات كوزارة البيئة وتهيئة الإقليم والمجلس الأعلى للبيئة، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتغير المناخ(ANCC)، المعهد الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء(CNTPP)، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة(ONEDD)، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNDRB).[24] وحرصت الدولة الجزائرية على تعزيز حماية البيئة من قِبل المنظمات الجزائرية، ومن أجل ذلك انتهجت عدة سياسات أهمها:[25]

– تعيين مندوب بيئة على مستوى كل منظمة خاضعة للترخيص، وهذا لضمان تطبيق القوانين البيئية على مستواها وضمان الإدارة البيئية الحسنة؛

– القيام بالدراسات البيئية التي يتكفل بها مكتب خبرة أو مكتب استشارات خاصة في المجال معتمد من قِبل الوزير المكلف بالبيئة، والتي تظهر مدى ملاءمة إدخال المشروع في بيئته، وتحديد آثار المشروع المباشرة وغير المباشرة على البيئة؛

– الحصول على رخصة الاستغلال، التي تبين أن المنظمة تحترم القوانين المتعلقة بحماية البيئة؛

– عقود حسن الأداء البيئي، والتي تكون بين المنظمة والوزارة الوصية، وتهدف هذه العقود إلى وضع برامج تأهيل ملائمة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة.

ومن أهم المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة الجزائرية في هذا الشأن نجد:[26]

– اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي تمت المصادقة عليها سنة 1993؛

– اتفاقية التنوع البيولوجي التي تمت المصادقة عليها سنة 1995؛

–بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية لاتفاقية التنوع البيولوجي، مصادق عليها سنة 2004؛

-بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مصادق عليها سنة 2004.

2-4- المبادرات التي تخص الجودة:

أصدرت الجزائر عدة قوانين تهدف إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، وهي تصب كلها في:[27]

- احترام المواصفات والمقاييس القانونية لكل منتج وخدمة موجهة للاستهلاك؛

- احترام مواصفات التقييس للمنتجات والخدمات، وهذا من خلال خضوعها للرقابة المستمرة من قِبل الهيئات المكلفة بمراقبة الجودة والنوعية.

وتم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس(IANOR) سنة 1998، والذي يُعد عضوا في المنظمة العالمية للتقييس، إذ له الحق في منح شهادة المطابقة للمنتجات، ويرافق المنظمات الجزائرية طوال مسيرتها لتطبيق نظام تسيير الجودة. وقام هذا المعهد بإدخال معيار الإيزو26000 المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، حيث استفادت بين سنتي 2011 و 2014 سبع عشرة مؤسسة جزائرية من الدعم للعمل بطريقة المسؤولية الاجتماعية تستند إلى معيار الإيزو26000، من بينها: المركز التقني لمواد البناء ببومرداس، ووحدات التصبير الجديدة بالرويبة، فرع تابع لسوناطراك، اتصالات الجزائر، سيفيتال، مجمع كوندور، ENAC الجزائر، المؤسسة الخاصة ETRHB، مؤسسة SASACE الخاصة، صيدال، سوكوتيد، سييال، كوسيدارALRIM .[28]

ونجد أن أكثر من 1000 منظمة تحوز على شهادة الجودة، أي إيزو 9001، إذ لم يعد مدى تطابق المنتج الوطني لمعايير الجودة الوطنية الدولية خيارا أو خدمة إضافية تقدمها المنظمات للمستهلك، بل أصبح حتمية فرضتها الشروط التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.[29]

2-5- مبادرات أخرى: [30]

هناك كثير من المبادرات الأخرى توحي باهتمام المنظمات الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية، منها:

أ- قواعد السلوك المهني الجيد لجمعية المنتجين الجزائريين للمشروعات APAB (2014) وهو دليل يحدد مبادئ حسن السلوك والممارسات الأفضل الموجهة لمسيري المنظمات والموظفين ويعرف المسؤولية الاجتماعية لمختلف المتدخلين في القطاع وقواعد الأخلاقيات المهنية المطبقة.

ب- أرضية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الجزائر (plateforme RSE Algérie):

وهو مشروع تم إعداده من قِبل معهد حوكمة الجزائر والمرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات (ORSE)، يتكون من مجموعة متنوعة من الفاعلين (المؤسسات، تنظيمات أرباب العمل، جمعيات، جامعات، والسلطات العمومية..الخ)، وهو يهدف إلى ترقية وتشجيع المبادرات

والممارسات الجيدة للمنظمات، وتثمين مبادراتها في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على المستوى الوطني والدولي.

ت- حلقة للعمل والتفكير حول المؤسسة (CARE): مبادرة لجمعية وطنية غير هادفة للربح أنشئت سنة2003 ، وهي مساحة للقاء حول القيم المشتركة والرغبة في العمل، وتتمثل مهمتها في المساهمة في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد، من خلال التفكير والاتصال، وتشجيع أي مبادرة اقتصادية إيجابية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

ث- الشبكة الجزائرية للمرأة في الاقتصاد الأخضر(RAFEV): تم إنشاؤها في نوفمبر سنة 2012، تضم مجموعة من النساء الناشطات في الاقتصاد الأخضر في الجزائر، وتُعد مكانا مفتوحا للنساء اللواتي يعملن بشكل خاص في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، وهو منتدى لتعزيز أفضل الممارسات الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وبهذا يظهر أن هناك جهودا معتبرة وقوانين تحفظ حقوق العمال وحماية البيئة وحماية المستهلك، التي تعد الأطراف التي تهتم بها المسؤولية الاجتماعية؛ لكن من الناحية التنظيمية لا توجد جهود مباشرة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية الجزائرية، إلا بعض الجهود المتعلقة بالتنمية المستدامة وبرامج تأهيل المنظمات، وكل هذا غير كاف لدفع المنظمات لاعتماد المسؤولية الاجتماعية.

الخاتمة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية شعارا ترفعه المنظمات الاقتصادية الرائدة، إذ تُعد التزاما أخلاقيا بين المنظمة والمجتمع، حيث تسعى من ورائه إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع الذي تنشط فيه، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي.

فمفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات، ليس فقط ككيان اقتصادي، وإنما أيضا ككيان اجتماعي يساهم في تحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المحيط، لتصبح بذلك عملياتها منسجمة مع منافع جميع الأطراف ذات العلاقة بها. فهو مفهوم خرج من كونه ممارسات طوعية اختيارية، إلى ممارسات إجبارية غدت تمثل مصدرا لتحقيق التميز والريادة وزيادة القدرة التنافسية، وتدعم استمرارية المنظمة. ومن أجل ذلك على هذه الأخيرة أن تتبنى المسؤولية الاجتماعية كقرار استراتيجي، يتم تنفيذه وتفعيله بأنشطتها المختلفة، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات داخلها، وليست مجرد حدث فردي يتعلق بالقيام بعمل نبيل، وهذا لتعظيم الاستجابة للتنمية المستدامة في مكان وجودها. ونظرا لكونها الرابط بين رفاهية المنظمات والمجتمع معا، فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات الدولية والجهوية التي سعت إلى ترسيخ مبادئها وأسسها من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية ومدونات قواعد السلوك الدولي، بالإضافة إلى العديد من القوانين التي تجتهد فيها كل دولة لزيادة تجسيدها أكثر.

وفي الجزائر، وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات التي تبنتها السلطات لدعم وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال سن قوانين تحفظ حقوق العمال وحماية البيئة والمستهلك وبرامج تأهيل المنظمات، وهذا في إطار تدعيمها لبرامج التنمية الاجتماعية وضمان حقوق المجتمع، إلا أنه واقعيا لا توجد جهود مباشرة تتعلق بممارسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية؛ ذلك أن تطبيق هذه القوانين ينقصها التنظيم أكثر، وتدعيمها بقوانين أخرى تدفع المنظمات لاعتماد المسؤولية الاجتماعية.

الإحالات والمراجع:

[1]: طاهر محسن، صالح العامري، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الثقافية: نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصاريف التجارية الأردنية**، مجلة العلوم الإنسانية، الأردن، العدد 36، 2005، ص: 216.

[2]: كامل محمد المغربي، **الإدارة: أصالة المبادئ ووظائف المنشاة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين**، الأردن، دار الفكر، 2007 ، ص: 511

[3]: نبيل بن عامر، حسام لعمش، **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للتسويق في ترقية الخدمة الصحية: دراسة تحليلية مع عرض تجارب**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 03، 2015، ص: 182

[4]: عبد الرزاق مولاي لخضر حسين شنيني، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، الملتقى الدولي الثاني حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22 و23نوفمبر، 2011، ص: 228

[5]: زينب محمد عبد السلام، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ط 1،2014، ص: 172

[6]: نجم عبود نجم، **أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص ص: 127-128.

[7]: راشد بن سعد الباز، **المواطنة المجتمعية بين منظمات المجتمع والأجهزة الأمنية**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1997، ص ص: 18-20

[8]: **عد إلى:**

– بشير بن عيشي، سعاد قوني، عادل عرقابي، **المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 – 11 نوفمبر 2009، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

–حسين عبد المطلب الاسرج، **مقالات في الاقتصاد الإسلامي**، دار طيبة للنشر، الرياض، 2014، ص: 283-284.

[9]: بشرى عبد الحمزة عباس، **أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية دراسة تحليلية –في كليات جامعة القادسية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد7، الإصدار 30 ، العراق، 2011 ، ص ص: 241-242

[10]: عد إلى:

– ثامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص ص:52-53.

– محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2007، ص.ص: 70-72.

– مديحة بخوش، عمر جنينة، **المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص ص: 8-9.

– فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2003، ص: 4.

[11]: المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، **مبادرة إقليمية يطلقها مركز الأردن الجديد لتعزيز ممارسات شركات المسؤولية الاجتماعية**، مجلة حوار السياسات الاقتصادية، العدد العاشر، الأردن،2005 (بالتصرف).

[12]: **عد إلى:**

– طاهر محسن، منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، الأردن، 2006، ص: 52.

– نصر الدين بن مسعود، محمد كنوش، **واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012 .

– حسين عبد المطلب الاسرج، المرجع السابق، ص ص: 284-285

– طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام 10/09 سبتمبر 2013 إسطنبول/ تركيا.**

– طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 86.

[13]: طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، **الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر، الطبعة1، عمان، 2007 ،ص:531

[14] : Yves Enrègle, Annik souyet, **La Responsabilité sociétal de l'entreprise**, Arnaud Franel Editions, Paris, 2009, p - p : 35-36.

[15]: عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 119

[15] : Michel Capron, Françoise Vuairel- La noizelée, Marie-France Turcotte, **ISO26000 un Norme « hors norme » ?**, éditions Economica, France, 2011, P : 19.

[17]: سعيد علي الراشدي، **الإدارة بالشفافية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2007 ، ص:96 .

[18] : Alain chauveaux, Jean-Jacques Rosé, **L'entreprise responsable**, éditions d'organisation, Paris, 2001, P : 226

[19]: فريد فهمي زيادة، **المبادئ والأصول للإدارة والأعمال**، مطبعة الشعب، الطبعة5، عمان، 2006، ص:83 .

[20]: وهيبة مقدم، **تقييم استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص:231

[21]: وزارة العمل والضمان الاجتماعي، نص مداخلة السيد الطيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي خلال اليوم الدراسي حول قانون العمل وتطوره، تلمسان، 2006/03/12

[22]: www.rse-algerie.org/force_document.php?...**pdf**...**Monographie_RSE_Algerie.pdf**

[23]: وهيبة مقدم، المرجع السابق، ص: 235.

[24]: سعاد عقون، كريمة بوساق، **الممارسات الجيدة للمؤسسة الخاصة SASACE في مجال المسؤولية الاجتماعية**، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول :دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016.

[25]: وهيبة مقدم، المرجع السابق، ص ص: 239-240

[26]:موجود على الموقع:www.arabhumanrights.org/countries/ratification.aspx?cg=1

[27]: وهيبة مقدم، المرجع السابق، ص ص: 240-241.

[28]:الاعتماد على:- http://www.ianor.dz/Site_IANOR/ISO%2026000.php?id=1

– وهيبة مقدم، المرجع السابق، ص ص: 241-242

[29]: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/30655.html ، تم في :17/02/2015 ، شوهد يوم2016/09/10

[30]: سعاد عقون، كريمة بوساق، المرجع السابق، نقلا عن:

- http://www.rse-algerie.org/fr
- http://www.care-dz.org
- http://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/bulletin_027_10.pdf